مفهوم قول الإمام الحاكم في كتابه المستدرك "صحيح الإسناد"

دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته

Nur Kholis Kurdian[1]

ملخص البحث:

ومما دفعني إلى كتابة هذا البحث قول ابن الصلاح رحمه الله إن في تصحيح الإمام الحاكم تساهل :" وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ", وكذلك قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في نكته: "ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين. فأقوم بتخريج الأحاديث التي حكم عليها الإمام الحاكم بـ"صحيح الإسناد" من كتاب الوتر من المستدرك مع دراسة أسانيدها بعد جمع طرقها لأجل معرفة مدى صحة قولهما. ومنهجي في جمع البيانات كمي, وأما في تحليل البيانات فكيفي. والنتيجة التي توصلت إليها: أن المراد

[1]Penulis adalah Ketua Prodi Ilmu Hadits dan Dosen STDI Imam Syafi'i Jember.

بصحيح الإسناد هو الحديث الذي رجاله ليس كلهم رجال البخاري ومسلم أو أحدهما.وأن عدد الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بـ"صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من مستدركه ثلاثة أحاديث: حديثان ضعيفا الإسناد, وحديث واحد حسن الإسناد. ومن هنا تبين للباحث صحة قول ابن الصلاح وابن حجر بأن في تصحيح الحاكم تساهل.

كلمات مفتاحية: الإمام الحاكم, المستدرك, صحيح الإسناد, دراسة تطبيقية, كتاب الوتر

المقدمة

أ- خلفية البحث:

اهتم المحدثون بعد وجود الصحيحين بجمع الأحاديث الصحيحة الزائدة عليهما واشترطوا على كتبهم الصحة, ويعرف ذلك من خلال أسماء كتبهم, مثل: صحيح ابن خزيمة, وصحيح ابن حبان, و المستدرك على الصحيحين للحاكم رحمهم الله أجمعين.

ومن الكتب التي لها صلة مباشرة بالصحيحين هو كتاب المستدرك, لأن مؤلفه جعله استدراكا على ما فاته صاحبا الصحيحين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري و الإمام مسلم بن الحجاج رحمهما الله من الأحاديث الصحيحة.

قال الإمام الحاكم رحمه الله في مقدمته: "وَأَنَا أَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثَ رُوَاتُهَا ثِقَاتٌ، قَدِ احْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، وَهَذَا شَرْطُ الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ مِنَ الثِّقَاتِ مَقْبُولَةٌ، وَاللَّهُ الْمُعِينُ عَلَى مَا قَصَدْتُهُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.[1]

ويُفهَم من كلامه رحمه الله أنه أراد أن يجمع الأحاديث على شرط الشيخين أو أحدهما أو صحيح فقط إن لم يكن على شرطهما أو أحدهما وتكون تلك الأحاديث زائدة على ما في الصحيحين, قال ابن الصلاح رحمه الله: " وَاعْتَنَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ بِالزِّيَادَةِ فِي عَدَدِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَجَمَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ (الْمُسْتَدْرَكَ) أَوْدَعَهُ مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا رَآهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، قَدْ أَخْرَجَا عَنْ رُوَاتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا، أَوْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَحْدَهُ، أَوْ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ، وَمَا أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.[2]

([1]) الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله, المستدرك على الصحيحين, [بيروت: دار المعرفة, سنة 1427 هـ - 2006 م], 1 / 146.

([2]) ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح [بيروت: دار الفكر المعاصر سنة 1406هـ - 1986م], 21-22.

ولكن ابن الصلاح رحمه الله نبه عقب كلامه السابق على أن تصحيح الإمام الحاكم رحمه الله قد اعتراه تساهل قائلا: " وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ".[1]

وكذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله نبه أيضا في نكته وقال: "ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين.[2]

وكلامهما رحمهما الله الذي دفعني إلى أن أقوم بتخريج الأحاديث التي حكم عليها الإمام الحاكم بـ"صحيح الإسناد" من كتاب الوتر من المستدرك مع دراسة أسانيدها بعد جمع طرقها لأجل معرفة مدى صحة قولهما.

ب- مشكلة البحث:

مشكلة البحث تعبر بالأسئلة الآتية:

1- ما المراد بقول الإمام الحاكم "صحيح الإسناد" ؟

([1]) المصدر نفسه, 22.

([2]) ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, النكت على كتاب ابن الصلاح [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية, سنة 1404هـ/1984م], 1/ 318.

2- هل كل ما حكم عليه الحاكم بأنه "صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من مستدركه صحيح ؟

ج- أهداف البحث:

1- لمعرفة مراد الإمام الحاكم بقوله "صحيح الإسناد".

2- لمعرفة درجة الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بـ"صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من مستدركه.

3- لمعرفة مدى صحة كلام ابن الصلاح وكلام الحافظ ابن حجر عن تساهل الإمام الحاكم.

د- تحديد المسائل:

تَنْبَني الدراسة في هذا البحث على الجانبين, الجانب النظري والجانب التطبيقي. أما الجانب النظري فيشمل خلفية البحث, والمراد بقول الحاكم رحمه الله "صحيح الإسناد" عند العلماء. وأما الجانب التطبيقي فيشمل دراسة الأحاديث التي قالها الحاكم رحمه الله "صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من المستدرك وهي ثلاثة أحاديث.

هـ- الدراسة السابقة:

من الكتب التي صنفت حول المستدرك هي:

1- "تلخيص المستدرك"[1] للإمام الذهبي رحمه الله لخص فيه المستدرك وحكم على بعض أحاديثه فيه.

2- "الموضوعات"[2] جمع فيه الإمام الذهبي الأحاديث الموضوعة والواهية من المستدرك وحصل على مائة حديث.

3- " النكت اللطاف على بيان الأحاديث الضعاف المخرجة في مستدرك الحاكم النيسابوري" لابن ملقن رحمه الله.[3] جمع فيه الأحاديث الضعيفة من المستدرك.

([1]) وهو مطبوع طبعته مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بالهند بمحروسة حيدر أباد الدكن سنة (1340)

([4]) مجلدات. http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=120668 تاريخ الدخول: 7 شعبان 1439هـ - 2018/4/23 م

([2]) وهو مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

([3]) وهو مخطوط، http://wqf.me/?p=16689 تاريخ الدخول: 7 شعبان 1439هـ - 2018/4/23م

4- "المستخرج على المستدرك" لأبي الفضل العراقي رحمه الله ولكن لم يكمله.[1] وهو الاستخراج على أحاديث المستخرج.

5- "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك" للسيوطي رحمه الله.[2]

6- "بغية الحازم في فهرسة مستدرك الحاكم" للألباني رحمه الله.[3] وهو فهرس للمستدرك.

7- "رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل الوادعي رحمه الله.[4] جمع فيه رجال الإمام الحاكم مع ذكر الحكم عليهم جرحا وتعديلا.

8- "الانتباه لما قال الحاكم: "ولم يخرجاه" وهو في أحدهما أو روياه" لمحمد محمود عطية.[5] جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي قالها الإمام الحاكم "ولم

([1]) وهو مطبوع, بتحقيق: محمد عبد المنعم رشاد, طبعته مكتبة السنة – القاهرة الطبعة: الأولى،عام 1410 هـ, على جزء واحد.

([2])حاجي خليفة, كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, [بغداد: مكتبة المثنى, سنة 1941م], 1672/2.

([3]) ذكرته الموسوعة الشاملة أنه من تأليف الألباني رحمه الله http://islamport.com/k/alb/2486/18.htm تاريخ الدخول: 7 شعبان 1439هـ - 2018/4/23م

([4]) وهو مطبوع, طبع بمكتبة صنعاء الأثرية الطبعة: الثانية، 1425 هـ - 2004 م عدد الأجزاء: 2.

([5]) وهو مطبوع, نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر, سنة النشر: 1428 هـ - 2008 م عدد المجلدات:1.

يخرجا" وهي موجودة في الصحيحين أو أحدهما قد أخرجها أحدهما أو كلاهما.

9- "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري وبين الحافظ الذهبي" لعزيز رشيد الداني.[1] هذه دراسة مقارنة بين تصحيح الإمام الحاكم وبين تصحيح الحافظ الذهبي.

و- منهج البحث:

1. منهج جمع البيانات:

منهجي في جمع البيانات في هذا البحث منهج كمي, بحيث إني جمعتها من كتب متون الأحاديث وكتب التخاريج وكتب التراجم وكتب الجرح والتعديل وكتب الطبقات وغيرها من طريق الاستعلام اللفظي عن طريق المكتبة الاكترونية وهي المكتبة الشاملة, ومن طريق الكشف عن الشبكة الانترنيتية.

2. منهج تحليل البيانات:

(1) وهو مطبوع, طبعته دار الكتب العلمية – بيروت, سنة طبعة: 2016 م عدد الأجزاء: 1

ومنهجي في تحليل البيانات منهج كيفي, وذلك بدراسة سند الحديث والنظر إلى جميع رواته واحدا واحدا ثم بدراسة متنه, هل فيه ما يقويه من آية قرآنية أو سنة أخرى أو أن فيه مخالفة لما هو أولى منه, وهل فيه علة, ثم الحكم على الحديث, وهذا كله بعد جمع طرق الحديث.

3. منهج عرض البيانات:

منهجي في عرض البيانات كما يلي:

1) إني أذكر الحديث بسنده الذي عند الإمام الحاكم في مستدركه أولا مع ذكر رقمه كما هو المكتوب في المطبوع.
2) وبعد ذلك أوردت التخريج وجمع الطرق ثم دراسة سند الإمام الحاكم ثم دراسة المتن مع الحكم على الحديث.
3) وفي دراسة سند الحديث أذكر فيها رجال الحاكم مع بيان اسم الراوي ونسبه, و ذكر بعض مشايخه وتلاميذه مختصرا, ومن بينهم شيخه وتلميذه في ذلك الحديث.
4) وأذكر عقب اسم الراوي ونسبه المترجم له سنة ولادته وسنة وفاته إن وجد.

5) وأذكر كلام علماء الجرح والتعديل في الراوي, ثم أذكر خلاصة الحكم على الراوي بعد سبر كلامهم, وإن كان في كلامهم خلاف فأقوم بالترجيح بما يظهر لي من خلال تطبيق القواعد.

6) و قبل الحكم على الحديث أدرس متن الحديث ثم الحكم عليه.

الفصل الأول: الدراسة النظرية

حول صحيح الإسناد

المبحث الأول: رتبة صحيح الإسناد أو حسنه.

ذكر ابن الصلاح رحمه الله أن قول المحدثين "هذا الحديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" أنزل رتبة من قولهم "هذا حديث صحيح أو حسن", لأن ذلك الحكم على ما ظهر من سند الحديث دون متنه, لأنه قد يكون سند الحديث صحيحا ولكنه شاذ أو معلل, كما بينه رحمه الله في فوله: ((قَوْلُهُمْ "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَوْ حَسَنُ الْإِسْنَادِ" دُونَ قَوْلِهِمْ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَدِيثٌ حَسَنٌ" لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"، وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ شَاذًّا أَوْ مُعَلَّلًا)) ثم قال ((غَيْرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ الْمُعْتَمَدَ مِنْهُمْ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يَقْدَحْ

فِيهِ، فَالظَّاهِرُ مِنْهُ الْحُكْمُ لَهُ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلَّةِ وَالْقَادِحِ هُوَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).[1]

ولكن ابن حجر رحمه الله يخالفه في هذه المسألة ويرى أن فيها تفصيل, وأن التفصيل لا يكون في معتمد أو غير معتمد, ولكنه فيمن عادته يفرق بين الإطلاق والتقييد في حكمه على الحديث وبين من عادته التقييد دائما في الحكم على الحديث. فمن عرف من عادته التفرقة بين الإطلاق وبين التقييد فيحمل إطلاقه على السند والمتن معا, كقوله مثلا "صحيح" فيحمل على صحيح السند والمتن معا, وتقييده يحمل على صحة السند فقط, كقوله "صحيح الإسناد" فيحمل على صحيح السند فقط دون المتن. وأما من عرف من حاله التقييد دائما في الحكم على الحديث كقوله "صحيح الإسناد أو حسن الإسناد" فيحتمل أن يكون صحيحا سندا ومتنا معا لأنه هو الأصل.

قال رحمه الله: ((والذي يظهر لي أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق, فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل إطلاقه على الإسناد والمتن معا

(1) ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن, مقدمة ابن الصلاح [سوريا: دار الفكر, سنة 1406هـ - 1986م], ص38.

وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائما وغالبا إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف آخرا. والله أعلم)).[1]

المبحث الثاني: ما المراد بكلام الحاكم "صحيح الإسناد"؟

ذكر ابن حجر رحمه الله أن الحديث إذا كان البخاري ومسلم قد أخرجا لرواته أو أحدهما قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما. وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد فحسب. ثم ذكر مثالا لذلك.

قال ابن حجر رحمه الله: ((لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا - رحمه الله تعالى- فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما" وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: "صحيح الإسناد" حسب)).

ثم قال: ((ويوضح ذلك قوله أي الحاكم - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعا: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي". قال: "هذا حديث صحيح الإسناد, وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث

(1) ابن حجر, أحمد بن علي العسقلاني, النكت على مقدمة ابن الصلاح [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بدون سنة]، 1/ 474

على شرط الشيخين". فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما)).[1]

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على كتاب الوتر من بدايته إلى نهايته

المبحث الأول : الحديث الأول

1135- قال الحاكم رحمه الله حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا حَاتِمُ بْنُ سَالِمٍ الْبَصْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: رُبَّمَا «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ، وَقَدْ قَامَ النَّاسُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.[2]

التخريج:

أخرج هذا الحديث الإمام الحاكم [3] والبيهقي [4] من طريق محمد بن غالب عن حاتم بن سالم البصري به.

([1]) ابن حجر, النكت على مقدمة ابن الصلاح, 320/1.

([2]) الحاكم, محمد بن عبد الله النيسابوري, المستدرك على الصحيحين, [بيروت: دار الكتب العلمية, سنة 1411هـ-1990 م], 1/ 445.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) أحمد بن الحسين البيهقي, السنن الكبرى, [بيروت: دار الكتب العلمية, سنة 1424 هـ / 2003 م], 673/2.

دراسة رجال الحاكم :

1- أَحْمَدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ أَيُّوْبَ النَّيْسَابُوْرِيُّ الصِّبْغِيُّ, روى عنه أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِم وَخَلْقٌ كَثِيْرٌ. قال الذهبي : الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُفْتِي، المُحَدِّث، شَيْخُ الإِسْلاَم. [1] وقال السبكي : أحد الْأَئِمَّة الجامعين بَين الْفِقْه والْحَدِيث. [2] وخلاصة الحكم على الراوي أنه ثقة إمام.

2- محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر الضبي الْبَصْرِيُّ التمار تمتام، [و 281 – ت 290 هـ] روى عنه: أَبُو بَكْر الشَّافِعِيّ وخلْق.[3] قال الذهبي: وَكَانَ مكثرًا ثقة حافظًا.[4] قال السهمي: سئل الدَّارَقُطْنِيّ عن محمد بن غالب تمتام؟ فقال: ثقة مأمون، إلا أنه كان يخطىء.[5] قال ابن حجر : حافظ مكثر عن أصحاب شعبة.[6]

([1]) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان, سير أعلام النبلاء [القاهرة، دار الحديث، سنة 1437هـ] , 483/15.

([2]) السبكي, عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى [هجر للطباعة والنشر والتوزيع, 1413هـ], 9/3.

([3]) الذهبي, محمد بن أحمد , تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام, [دار الغرب الإسلامي, 2003 م], 819/6.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) مجموعة من المؤلفين, موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله, [لبنان- عالم الكتب للنشر والتوزيع, 2001 م], 2/ 612.

([6]) ابن حجر, أحمد بن علي , لسان الميزان , [لبنان- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, 1390هـ],434/7.

وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات وقال: كان متقنا صاحب دعابة. [1] وخلاصة الحكم على الراوي أنه ثقة, وهو مقتضى كلام الذهبي وابن حجر رحمهما الله, وأما وهمه فلا يؤثر في توثيقه لقلته وقد نبه عليه الدارقطني رحمه الله.

3- حاتم بن سالم البصري. روى عن عبد الوارث وغيره,[2] وروى عنه : تمتام, محمد بن غالب.[3] قال أبو زرعة لا أروي عنه وله عن عبد الوارث. انتهى[4] قال أبو حاتم الرازي : "يتكلمون فيه".[5] وقال أبو محمد ترك أبو زرعة الراوية عنه ولم يقرأ علينا حديثه.[6] ووثقه ابن حبان. [7] وخلاصة الحكم على الراوي: أنه ضعيف وهو

([1]) ابن حجر, أحمد بن علي , لسان الميزان , 434/7.

([2]) ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن أبي حاتم, الجرح والتعديل, [الهند- طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, 1271 ه], 261/3.

([3]) الذهبي, محمد بن أحمد, المقتنى في سرد الكنى, [المملكة العربية السعودية- المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية, 1408ه], 111/1.

([4]) المصدر نفسه, 145/3.

([5]) ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن أبي حاتم, الجرح والتعديل [الهند- طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, 1271 ه], 261/3.

([6]) المصدر نفسه.

([7]) ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, [الهند- دائرة المعارف العثمانية, 1393ه], ص: (211/8)

مقتضى كلام أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين, وأما توثيق ابن حبان فمحمول على تساهله رحمه الله.

4- عبد الوارث بن سعيد (و 102 هـ – ت180 هـ). روى عن خالد الحذاء وغيره.[1] قال العجلي : ثقة، وكان يرى القدر، ولا يدعو إليه.[2] قال عبد الرحمن سألت أبى عن عبد الوارث فقال ثقة هو أثبت من حماد بن سلمة، وقال: سئل أبو زرعة عن عبد الوارث فقال ثقة. [3] والخلاصة أنه ثقة.(ع)

5- خالد بن مهران الحذاء (ت 141هـ) روى عن أبي قلابة وغيره,[4] وروى عنه عبد الوارث وغيره.[5] قال أحمد بن حنبل : ثبت. قال يحيى بن معين و أبو عبد الرحمن النسائى : ثقة. قال أبو حاتم : يكتب حديثه و لا يحتج به. [6] قال العجلى : بصري

([1]) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، الحافظ المتقن 742هـ، تهذيب الكمال [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ] , ص: (479/18)

([2]) العجلي, أحمد بن عبد الله, الثقات للعجلي, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1405هـ] ص: (314)

([3]) ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن أبي حاتم, الجرح والتعديل [الهند- طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, 1271 هـ], ص: (76/6)

([4]) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ] , ص: (178/8)

([5]) المصدر نفسه , ص: (179/8)

([6]) المصدر نفسه , ص: (180/8)

ثقة. [1]. والخلاصة أنه ثقة وهو مقتضى كلام الإمام أحمد من المعتدلين وكلام ابن معين والنسائي والعجلي, وأما كلام أبي حاتم الرازي فمحمول على تشدده رحمه الله. (ع)

6- أبو قلابة, عبد الله بن زيد بن عمرو ويقال ابن عامر أبو قلابة الجرمي البصري (ت 171 ه). روى عن أَنَسٍ وَعَنْ خَلْقٍ سِوَاهُم.[2] وروى عنه حَدَّثَ عَنْهُ: مَوْلاَهُ؛ أَبُو رَجَاءٍ سَلْمَانُ، وَيَحْيَى بنُ أَبِي كَثِيْرٍ، وَخَلْقٌ سِوَاهُم.[3] وذكر الإمام الذهبي أن ابن سعد وثقه وقال: كَانَ ثِقَةً، كَثِيْرَ الحَدِيْثِ.[4] قال ابن خراش ثقة.[5] والخلاصة : أنه ثقة. (ع)

([1]) ابن حجر, أحمد بن علي, تهذيب التهذيب, [الهند- مطبعة دائرة المعارف النظامية, 1326ه], ص: (121/3)

([2]) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان "سير أعلام النبلاء" [بيروت، مؤسسة الرسالة
سنة ، 1405 ه/ 1985 م، 1437ه] , 469/4.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) ابن حجر, أحمد بن علي , تهذيب التهذيب , [الهند - مطبعة دائرة المعارف النظامية, 1326 ه],226/5.

7- أم الدرداء الصغرى، زوج أَبي الدَّرْدَاء، اسمها هجيمة، ويُقال: جهيمة بنت حيي. روت عن أَبي الدَّرْدَاء، وعائشة أم المؤمنين وغيرهما.[1] روى عنها أبو هبيرة يحيى بْن عباد الأَنْصارِيّ, وأبو قلابة الجرمي وغيرهما.[2] قال الذهبي : السَّيِّدَةُ، العَالِمَةُ، الفَقِيْهَةُ.., رَوَتْ عِلْماً جَمّاً عَنْ: زَوْجِهَا؛ أَبِي الدَّرْدَاءِ.[3] قال مكحول: وكانت فقيهة.[4] وقال ابن حجر: ثقة فقيهة,.[5] والخلاصة: أنها ثقة فقيهة. (ع)

8- أبي الدرداء عُوَيْمِرُ بنُ زَيْدِ بنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ,[6] صحابي جليل.[7] (ع)

الحكم على الحديث :

([1]) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ], 352/35.

([2]) المصدر نفسه , ص: (353/35)

([3]) الذهبي، لمحمد بن أحمد بن عثمان سير أعلام النبلاء [بيروت, مؤسسة الرسالة، سنة 1437], 277/4.

([4]) المصدر نفسه

([5]) ابن حجر, أحمد بن علي العسقلاني, تقريب التهذيب, [سوريا, دار الرشيد سنة: 1406 هـ – 1986م],756.

([6])الذهبي، "سير أعلام النبلاء", 2 / 335.

([7]) ابن حجر, أحمد بن علي العسقلاني, تقريب التهذيب, [سوريا, دار الرشيد سنة: 1406 هـ – 1986م],434.

الحديث **ضعيف الإسناد**, لوجود راو ضعيف في سنده وهو حاتم بن سالم الفزاز البصري وهو مدار الإسناد كما سبق بيانه[1]. وقد تفرد به,كما قال البيهقي رحمه الله: "تَفَرَّدَ بِهِ حَاتِمُ بْنُ سَالِمٍ الْبَصْرِيُّ.[2] وهو ممن لا يتحمل تفرده. لذا قال الألباني في الإرواء[(3)]: فقول الحاكم فى الحديث: " صحيح الإسناد " من التساهل الذى عرف به , فلا عجب منه , وإنما العجب من الذهبى حيث وافقه فى تلخيصه مع أنه أورد ابن سالم هذا فى الميزان وذكر عن أبى زرعة أنه قال: لا أروي عنه.

ولكن له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق ابن جريج أنها قالت: "كَانَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ فَيُوتِرُ".[4] ورجاله كلهم ثقات.

([1]) ص

([2]) البيهقي, أحمد بن الحسين, السنن الكبرى [لبنان, دار الكتب العلمية، سنة:1424 هـ - 2003 م], 2/ 673

([3]) الألباني, محمد ناصر الدين, إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل [بيروت. المكتب الإسلامي, سنة 1405 هـ - 1985م],2/ 155.

([4]) المصدر نفسه.

وله شاهد آخر من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا رواه ابن ماجه في سننه, ولفظه «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ، أَوْ ذَكَرَهُ»[1], ورواه الترمذي مرسلا من طريق زيد بن أسلم, ولفظه «مَنْ نَامَ عَنْ وِتْرِهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ»[2], وليس فيه زيادة ((أَوْ ذَكَرَهُ)). وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير.[3] فتبين لي أن الحديث صحيح بمجموع طرقه, والله أعلم.

المبحث الثاني: الحديث الثاني

1148- قال الحاكم حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ الْعَدْلُ، ثنا أَبُو الْمُثَنَّى، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ، بِبُخَارَى، ثنا قَيْسُ بْنُ أُنَيْفٍ، ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: ثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزَّوْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُرَّةَ الزَّوْفِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوِتْرُ، فَجَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ» هَذَا حَدِيثٌ

([1]) ابن ماجة, محمد بن يزيد القزويني، السنن [بدون البلد: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي, بدون السنة], 1/ 375.

([2]) الترمذي, محمد بن عيسى بن سَوْرة, جامع الترمذي [مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي, 1395 هـ - 1975 م], 2/ 330.

([3]) الألباني, محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته [بيروت: المكتب الإسلامي, بدون سنة], 2/ 1117.

صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، رُوَاتُهُ مَدَنِيُّونَ ومِصْرِيُّونَ، وَلَمْ يَتْرُكَاهُ إِلَّا لِمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ مِنْ تَفَرُّدِ التَابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيّ".[1]

التخريج:

أخرج هذا الحديث أبو داود [2] والترمذي [3] وابن ماجه [4] وابن وهب [5] والطحاوي [6] والبيهقي [7] وابن عدي [8] , كلهم من طريق عبد الله بن أبي مرة عن خارجة بن

([1]) الحاكم, محمد بن عبد الله النيسابوري, المستدرك على الصحيحين, [دار الكتب العلمية – بيروت, سنة 1411ه/ 1990 م], 448/1.

([2]) أبو داود, سليمان بن الأشعث, السنن [صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة], 61/2.

([3]) الترمذي, محمد بن عيسى بن سَوْرة, جامع الترمذي [مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي, 1395 ه - 1975 م], 213/2.

([4]) ابن ماجة, محمد بن يزيد القزويني، السنن [بدون البلد: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي, بدون السنة], 369/1.

([5]) ابن وهب, أبو محمد عبد الله بن وهب, الجامع [بدون البلد: دار الوفاء, سنة 1425 ه - 2005 م], 205/1.

([6]) الطحاوي, أبو جعفر أحمد المصري, شرح معاني الآثار, [بيروت: عالم الكتب, سنة 1414 ه 1994 م], 430/1.

([7]) البيهقي, أحمد بن الحسين بن علي, السنن الكبرى [بيروت – لبنات: دار الكتب العلمية، سنة 1424 ه - 2003 م], 671/2.

([8]) ابن عدي, أبو أحمد بن عدي الجرجاني, الكامل في ضعفاء الرجال [بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية - سنة 1418ه1997م], 490/3.

حذافة مرفوعا. وأخرجه الدارقطني [1] من طريق النضر أبو عمر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا.

دراسة رجال الحاكم:

1- **علي بن حمشاد العدل.** روى عن الحسين بن الفضل، والفضل بن محمد الشعراني.[2] روى عنه ابن مَنْدَه، وأبو الحسن بن محمد بن الحُسَيْن العلويّ، وطائفة كبيرة.[3] قال الحاكم: كان من أتقن مشايخنا وأكثرهم تصنيفًا.[4] وقال أيضا: ما رأيت في مشايخنا أثبت في الرّواية والتّصنيف من عليّ بن حَمْشاذ.[5] وخلاصة الحكم على الراوي أنه ثقة.

2- **أَبُو الْمُثَنَّى**, معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو المثنى العنبري (ت 288 هـ). روى عن القَعْنَبِيّ، وَمُحَمَّد بن كَثِيْر، وَمُسْلِم بن إِبْرَاهِيْمَ، وَعِدَّةً. وروى

([1]) الدارقطني, علي بن عمر بن أحمد, السنن [بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، سنة 1424 هـ - 2004 م], 2/ 352.

([2]) الذهبي, محمد بن أحمد, تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, [دار الغرب الإسلامي, 2003م], 719/7.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) المصدر نفسه.

عنه: أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، وَجَعْفَر المُؤَدِّب، وَالطَّبَرَانِيّ، وَآخَرُوْنَ.[1] قال الذهبي : ثقة متقن.[2] وقال الخطيب البغدادي : ثقة.[3] والخلاصة : أنه ثقة.

3- **أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ**, هشام بن عَبد المَلِك الباهلي. روى عن الليث بن سعد، ومَالِك بْن أَنَس, سفيان بن عُيَيْنَة. [4] وروى عنه: مُحَمَّد بن يعقوب بن سورة البغدادي، ومعاذ بْن المثنى بْن معاذ العنبري، وموسى بْن سَعِيد الدنداني.[5] قال أحمد بن حنبل: أَبُو الوليد متقن[6] , وَقَال العجلي: أَبُو الوليد بصري، ثقة، ثبت فِي الحديث.[7] والخلاصة : أنه ثقة. (ع)

([1]) الذهبي، محمد بن أحمد, سير أعلام النبلاء [القاهرة، دار الحديث، سنة 1437], 515/10.

([2]) المصدر نفسه.

([3]) الخطيب البغدادي, أحمد بن علي, تاريخ بغداد, [بيروت- دار الكتب العلمية, 1417], 138/13.

([4]) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ], 227/30.

([5])المصدر نفسه, 229/30.

([6]) ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن محمد, الجرح والتعديل, [بيروت- دار إحياء التراث العربي, 1271هـ], 65/9.

([7]) العجلي, أحمد بن عبد الله, تاريخ الثقات, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1405], 458.

4- **أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ**, أبو نصر أحمد بن سهل البخاري الفقيه. وذكر من شيوخه: قيس بن أنيف، ومن الرواة عنه الحاكم.[1] قال الخليلي: ثقة، متفق عليه.[2] والخلاصة أنه ثقة.

5- **قَيْسُ بْنُ أُنَيْفٍ**, أبو عمرو قيس بن أنيف بن منصور الونوفاغي البخاري, وذكر من مشايخه قتيبة بن سعيد وقال: روى عنه أبو نصر بن سهل البخاري.[3] ولم يذكر شيخ مقبل صاحب رجال الحاكم كلام العلماء جرحا أو تعديلا. ولم أقف على ترجمته إلا فيه.

6- **قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**. أَبُو رَجَاءَ بنُ سَعِيْدِ بنِ جَمِيْلٍ الثَّقَفِيُّ مَوْلاَهُمْ (و 148هـ – ت 240 هـ). (ع) روى عَنْ: مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَشَرِيْكٍ وغيره.[4] وروى عنه مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الحَكِيْمُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ، وَخَلْقٌ.[5] قال النسائي: ثقة مأمون.[6] قَالَ

([1]) الوادعِيُّ, مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ, رجال الحاكم في المستدرك [صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية, 1425 هـ - 2004 م], 151/1.

([2]) الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد, الإرشاد في معرفة علماء الحديث [الرياض: مكتبة الرشد, سنة 1409هـ].

([3]) الوادعِيُّ, رجال الحاكم في المستدرك, 136/1.

([4]) الذهبي, سير أعلام النبلاء, 11/ 14.

([5]) المصدر نفسه, 11/ 16.

([6]) النسائي, أحمد بن شعيب, تسمية مشايخ النسائي [مكة المكرمة: دار عالم الفوائد, 1423هـ], 62/1.

يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، مِنْ طَرِيْقِ أَحْمَدَ بنِ زُهَيْرٍ: قُتَيْبَةُ ثِقَةٌ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: صَدُوْقٌ.[1] والخلاصة أنه ثقة, وهو مقتضى كلام جماعة من المتشددين وكلامهم يعتمد عليه في التوثيق. (ع)

7- **اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ,** لَيْث بن سَعْد بن عَبْد الرَّحْمَنِ الفهمي، أَبُو الْحَارِث المِصْرِي. (و 135هـ – ت 199هـ). روى عن : يزيد بْن أَبي حبيب، ويزيد بن عَبد الله بن الهاد، وغيرهما. وروى عنه: القاسم بْن كَثِير الإسكندراني، و أَبُو الوليد هشام بْن عَبد المَلِك الطيالسي وغيرهم.[2] قال الإمام أحمد : ثقة ثبت. قال يحيي ابن مَعِين : ليث بن سعد ثقة.[3] وقال النَّسَائي: ثقة[4] وقَال علي بْن المديني: اللَّيْث بْن سَعْد ثبت.[5] وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن الليث بن سعد فقال صدوق قلت يحتج بحديثه؟ قال أي لعمري.[6] وَقَال العجلي: مصري، فهمي، ثقة.[7] قال ابن حبان:

([1]) الذهبي, سير أعلام النبلاء, 11/ 16.

([2]) المزي، تهذيب الكمال, 263/24.

([3]) ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن محمد, الجرح والتعديل, [تيروت- دار إحياء التراث العربي, 1271], 179/7.

([4]) المزي، تهذيب الكمال, 263/24.

([5]) ابن أبي حاتم, الجرح والتعديل, 179/7.

([6]) المصدر نفسه.

([7]) العجلي, أحمد بن عبد الله, تاريخ الثقات, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1405], 339.

كان من سادات أهل زمانه فقها ، وورعا ، وعلما وفضلا ، وسخاء.[1] والخلاصة : أنه ثقة ثبت, وهو مقتضى كلام جماعة من المتشددين النسائي وعلي بن المديني و أبي حاتم الرازي وغيرهم وأما كلام أبي زرعة محمول على توثيقه. (ع)

8- **يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ**, واسمه سويد ، الأزدى ، أبو رجاء المصرى مولى شريك بن الطفيل الأزدى (ت 128ه). روى عن أبى الطفيل عامر بن واثلة الليثى وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى عبد الله بن راشد الزوفي. [2] روى عنه : عمرو بن الحارث بن يعقوب والليث بن سعد ومحمد بن إسحاق بن يسار.[3] سئل أبو زرعة عن يزيد فقال: مصرى ثقة . وقال العجلى: مصرى تابعى ثقة.[4] قال محمد بن سعد : يزيد بن أبى حبيب مولى لبنى عامر بن لؤى من قريش، و كان ثقة كثير الحديث.[5] والخلاصة: أنه ثقة. (ع)

([1]) ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, [بيروت-دار الفكر, 1973م],360/7.

([2]) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال [بيروت-مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400ه], 104/32.

([3]) المصدر نفسه, 105/32.

([4]) المصدر نفسه، 106/32.

([5]) المصدر نفسه.

9- عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزَّوْفِيّ, أَبُو الضحاك المِصْرِي. روى عن: عَبد الله بْن أَبي مرة الزوفي، عَنْ خارجة بْن حذافة العدوي حَدِيث الوتر.[1] روى عنه: خَالِد بْن يَزِيد، ويزيد بْن أَبي حبيب.[2] قَالَ ابنُ إِسحاق: الزَّوفيّ، من حِميَر، ولا يُعرف سماعه من ابْن أَبي مُرَّة، وَلَيْسَ إلا حديث فِي الوتر.[3] وذكر ابن حبان في "الثقات" وقال : يروي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي مرّة إِن كَانَ سمع مِنْهُ روى عَنهُ يزِيد بْن أبي حبيب إِن اللَّه زادكم صَلَاة وَهِي الْوتر من اعْتَمدهُ فقد اعْتمد إِسْنَادًا مشوشا.[4] ونقل ابن عدي قول الإمام البخاري: عبد الله بن راشد الزوفي عن عبد الله بن أبي مرة الزوفي لا يعرف سماعه منه وليس له إلا حديث في الوتر. وقال ابن عدي: وهذا الذي أشار إليه البخاري حديث الوتر إن الله زادكم صلاة وهي الوتر يروي.[5] وقال الذهبي : قيل: لا يعرف سماعه من

([1]) المصدر نفسه, 484/14.

([2]) المصدر نفسه.

([3]) البخاري, محمد بن إسماعيل, التاريخ الكبير, [حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, بدون السنة], 88/5.

([4]) ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, [حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, 1393], 35/7.

([5]) ابن عدي, أبو أحمد بن عدي, الكامل في ضعفاء الرجال, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1418], 369/5.

ابن أبي مرة. ولا هو بمعروف.[1] وقال ابن حجر: مستور.[2] والخلاصة : أنه مجهول, وفي سماعه عن ابن أبي مرة انقطاع. (ت ق)

10- عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُرَّةَ الزَّوْفِيِّ. روى عن : خارِجة بْن حُذافَة.[3] روى عنه: عَبد اللهِ بْن راشد.[4] قال البخاري : ولا يعرف إلا بحديث الوتر ولا يعرف سماع بعضهم من بعض.[5] وقال ابن حبان في "الثقات" : يَرْوِي عَن خَارِجَة بْن حذافة فِي الْوتر إِن كَانَ سمع مِنْهُ رَوَى عَنْهُ يزِيد بْن أبي حبيب إِسْنَاد مُنْقَطع وَمتْن بَاطِل.[6] وقال العجلي مصري تابعي ثقة.[7] وقال الذهبي : وقيل ابن مرة له عن خارجة في الوتر.لم يصح.[8]

([1]) الذهبي, محمد بن أحمد, ميزان الاعتدال, [بيروت- دار المعرفة للطباعة والنشر, 1382 هـ], 420/2.

([2]) ابن حجر, أحمد بن علي, تقريب التهذيب, [سوريا- دار الرشيد, 1406], 302.

([3]) البخاري, محمد بن إسماعيل, التاريخ الكبير, [حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, بدون السنة], 192/5.

([4]) المصدر نفسه ,191/5.

([5]) البخاري, التاريخ الكبير, 193/5. وانظر ميزان الاعتدال ,2/ 501. وتهذيب الكمال, 74/3. ومختصر الكامل في الضعفاء, 470.

([6]) ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, [حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, 1393], 45/5.

([7]) العجلي, أحمد بن عبد الله, تاريخ الثقات, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1405], 278.

([8]) الذهبي, محمد بن أحمد, ميزان الاعتدال في نقد الرجال, [بيروت- دار المعرفة للطباعة والنشر, 1382], 501/2.

وقال ابن حجر : صدوق من الثالثة أشار البخاري إلى أن في روايته انقطاعا.[1] والخلاصة : أنه ثقة, وقد وثقه العجلي وابن حبان, وكونه روى حديثا منقطعا لا يكون جرحا في نفسه ينزله عن درجة ثقة إلى صدوق. (د ت ق).

11- خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ الْعَدَوِيِّ بن غانم القرشي، لهُ صُحبَةٌ، سكن مصر، له حديث واحد في الوتر. روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم. وروى عنه : عَبد الله بْن أَبي مرة الزوفي، وعبد الرحمن بْن جبير المِصْرِي.[2] قال ابن حبان : يروي عَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوتر إِسْنَاد خَبره مظلم لَا يعرف سَماع بَعضهم من بعض.[3] قال البخاري : لا يعرف لإسناده سماع بعضهم من بعض. [4] والخلاصة : أنه صحابي. **(د ت ق).**

الحكم على الحديث :

هذا الحديث **ضعيف الإسناد, لعلتين:**

([1]) ابن حجر, أحمد بن علي, تقريب التهذيب, [سوريا-دار الرشيد, 1406], 322.

([2]) المزي, يوسف بن عبد الرحمن, تهذيب الكمال, [بيروت- مؤسسة الرسالة, 1400], 7/8.

([3]) ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, [حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, 1393], 111/3.

([4]) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ], 7/8.

1- وجود الانقطاع بين عبد الله بن راشد الزَّوْفِيِّ وبين عبد الله بن أبي مرة الزوفي, كما نقل ابن عدي قول البخاري: عبد الله بن راشد الزوفي عن عبد الله بن أبي مرة الزوفي لا يعرف سماعه منه.[1] لذا قال ابن حبان عن هذا الحديث إِسْنَاد مُنْقَطع وَمتْن بَاطِل.[2]

2- فيه راو مجهول وهو عبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزَّوْفِيِّ .

وله شاهد أخرجه الدارقطني في سننه من طريق النضر أبو عمر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا بلفظ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ الْوِتْرُ». ولكن في سنده راو يتكلم فيه وهو النَّضْرُ أَبُو عُمَرَ الْخَزَّازُ, قال عنه الإمام البخاري: مُنكَرُ الحديثِ.[3] وقال

(1) ابن عدي, أبو أحمد بن عدي, الكامل في ضعفاء الرجال, [بيروت-دار الكتب العلمية, 1418], 369/5.

(2) الثقات لابن حبان, 45/5.

(3) البخاري, محمد بن إسماعيل, التاريخ الكبير [حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية، بدون السنة], 91/8.

الساجي: منكر الحديث.[1] وقال أبو داود: أحاديثه بواطيل. وقال النسائي: متروك[2]. ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ [3] والدارقطني.[4]

وخلاصة الحكم على الراوي أنه متروك وهو مقتضى قول الإمام البخاري والساجي وأبي داود من المتوسطين والنسائي وأن قولهم هذا يعتبر جرح شديد. وسند هذا الحديث ضعيف جدا. والحاصل أن حديث خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ الْعَدَوِيِّ لا يتقوى بحديث ابن عباس هذا.

المبحث الثالث: الحديث الثالث

1150- قال الحاكم أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْعَنَزِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو الْفَزَارِيِّ - قَالَ الدَّارِمِيُّ: وَهُوَ أَقْدَمُ شَيْخٍ لِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وِتْرِهِ: «اللَّهُمَّ

([1]) مغلطاي بن قليج بن عبد الله, إكمال تهذيب الكمال [بدون اسم البلد: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر 1422 هـ - 2001 م], 12/ 46.

([2]) الذهبي, محمد بن أحمد, ميزان الاعتدال في نقد الرجال, [بيروت- دار المعرفة للطباعة والنشر, 1382], 260/4.

([3]) الذهبي, محمد بن أحمد, تاريخ الإسلام [بدون اسم البلد: دار الغرب الإسلامي 2003 م],3/ 990.

([4]) الدارقطني, أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد, سنن الدارقطني [لبنان: مؤسسة الرسالة، سنة 1424 هـ - 2004 م], 2/ 353.

إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.[1]

التخريج:

أخرجه أبو داود[2] و الترمذي[3] والنسائي[4] وابن ماجه[5] وأحمد[6] وأبوداود الطيالسي[7] من طريق حماد به. ورواه مسلم[8] من طريق أَبي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عن أَبُي أُسَامَةَ، عن عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ مرفوعا.

دراسة رجال الحاكم :

([1]) الحاكم, المستدرك على الصحيحين ,1/ 449.

([2]) أبو داود, سليمان بن الأشعث, السنن, 2/ 64.

([3]) الترمذي, جامع الترمذي, 561/5.

([4]) النسائي, سنن النسائي الصغرى, 3/ 248.

([5]) ابن ماجة, السنن,369/1.

([6]) أحمد, أحمد بن محمد بن حنبل, المسند, [بيروت: مؤسسة الرسالة, سنة 1421 هـ - 2001 م], 426/2.

([7]) أبو داود الطيالسي, سليمان بن داود بن الجارود, المسند [مصر: دار هجر – سنة 1419 هـ - 1999 م], 1/ 114.

([8]) مسلم, مسلم بن الحجاج, صحيح مسلم [بيروت: دار إحياء التراث العربي, بدون سنة], 1/ 352.

1- **أَحْمَد بْن محمد بْن عَبْدُوس بْن سَلَمَةَ**، أبو الْحَسَن العَنَزِيّ الطَّرَائفيّ الَّنْيسابوريّ. [المتوفى: 346 هـ]. روى عن : السري بن خزيمة، ومحمد بن أشرس السُّلَميّ، وعثمان بْن سعَيِد الدّارِميّ، وجماعة. رَوَى عَنْهُ: أبو الْحُسَيْن الحَجّاجيّ، وابن مَحْمِش الزياديّ، والحاكم، وأبو عَبْد الرَّحْمَن السُّلَميّ، وآخرون [1] . قال الحاكم: كان صدوقاً, وخلاصة الحكم على الراوي أنه صدوق.

2- **عُثْمَان بْن سَعِيد بْن خَالِد بْن سَعِيد**، الحافظ أبو سَعِيد الدّارميّ السِّجستانيّ، [الوفاة: 280 هـ] روى عن : حَيَوة بْن شُرَيْح وسليمان بن حرب، وموسى ابن إِسْمَاعِيل التُّبوذكيّ وغيرهم وروى عنه : محمد بن إِسْحَاق الهَرَويّ، وأحمد بْن محمد بْن عبدوس الطرائفيّ، وأبو النَّضر محمد بْن محمد الطُّوسي الفقيه وغيرهم. قال عليّ ابن المَدِينيّ، ويحيى بْن معين، وتقدَّم فِي هَذِهِ العلوم، رحمه الله. قال أبو الفضل يعقوب الهرويّ القراب: ما رأينا مثل عُثْمَان بْن سَعِيد، ولا رَأَى هُوَ مثل نفسه. [2] والخلاصة أنه ثقة إمام.

3- **موسى بن إسماعيل المنقرى** ، مولاهم ، أبو سلمة التبوذكى البصرى. روى عن : حفص بن عُمَر الشني، وحماد بن زيد - يقال: حديثا واحدا، وحماد بن سلمة

([1]) الذهبي، محمد بن أحمد, تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام, [بدون البلد: دار الغرب الإسلامي, 2003 م] 7/ 831.

([2])المصدر نفسه, 574/6.

وغيرهم.[1] روى عنه : البخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم.[2] قال يحيى بن معين: ما جلست إِلَى شيخ إلا هابني أو عرف لي ما خلا هَذَا الأثرم التبوذكي. قَال الحسين بن الحسن الرازي: سألت يحيى بْن مَعِين عنه، فقال: ثقة مأمون.[3] والخلاصة أنه ثقة مأمون. ع.

4- **حماد بن بن سلمة بن دينار البَصْرِيّ.** روى عنه : أنس بن سيرين، وأيوب السختياني وهشام بْن عَمْرو الفزاري.[4] روى عنه : إبراهيم بْن الحجاج السامي، وإبراهيم بن أَبي سويد الذارع، وأَحْمَد بن إسحاق الحضرمي. قال أحمد بْن حنبل: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديما. قال يحيى بن معين : حماد بن سلمة ثقة . وقال عباس الدوري ، عن يحيى بن معين : حديثه فى أول أمره و آخره واحد.[5] والخلاصة أنه ثقة. **خت م د ت س ق.**

([1]) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال, [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ], 22/29.

([2]) المصدر نفسه , 23/29.

([3]) المصدر نفسه , 24/29.

([4])المصدر نفسه. 256/7.

([5]) المصدر نفسه, 259/7.

5- **هشام بن عمرة الفزاري.** روى عن : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بن هشام. [1] روى عنه : حماد بن سلمة , ما روى عنه سوى حماد بن سلمة. قال أحمد بن حنبل: هشام بن عَمْرو الفزاري من الثقات.[2] قال يحيى بن مَعِين: ثقة، ليس يروي عنه غير حماد بن سلمة.[3] وقال أبو حاتم: ثقة قديم. وقال أبو داود: هو أقدم شيخ لحماد.[4] والخلاصة أنه ثقة. د ت س ق.

6- **عبد الرحمن بن الحارث** بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر ابن مخزوم القرشى المخزومى روى عن : الحارث بن هشام (أبيه) وذكوان مولى عائشة وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وعمر بن الخطاب وغيرهم. [5] روى عنه : عكرمة بن عبد الرحمن والمغيرة بن عبد الرحمن وهشام بن عمرو الفزارى.[6] قال أحمد بن عبد الله العجلى : مدنى ، تابعى ، ثقة. وقال الدارقطنى: مدنى جليل ، يحتج به. [7] والخلاصة أنه ثقة. **خ د س ق.**

([1]) المزي ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف ، "تهذيب الكمال" [بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400ه] , 255/30.

([2])المصدر نفسه , 255/30.

([3]) المصدر نفسه.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) المصدر نفسه, 40/17.

([6]) المصدر نفسه.

([7]) المصدر نفسه.

7- **علي بن أبي طالب** –رضي الله عنه- روى عن : النبى صلى الله عليه وسلم أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروى عنه عبد خير بن يزيد الهمدانى وعبد الرحمن بن أبزى الخزاعى وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام.[1] والخلاصة أنه صحابي جليل. ع.

الحكم على الحديث

هذا الحديث سنده حسن, لأن جميع رجاله ثقات إلا أحمد بن محمد بن سلمة العنزي وهو صدوق كما قال الحاكم.[2] وله شاهد صحيح أخرجه مسلم في صحيحه فهو من رواية عائشة –رضي الله عنها-, فالحديث صحيح بمجموع طرقه. والله أعلم.

الخاتمة

([1]) المصدر نفسه, 472/30.

([2]) مقبل بن هادي, "رجال الحاكم في المستدرك", [يمن-مكتبة صنعاء الأثرية, 1425 هـ-2004 م], 189/1.

بحمد الله وبتوفيقه قد تم هذا البحث, ومن خلال دراستي للأحاديث التي حكم عليها الحاكم "بصحيح الإسناد" في كتاب الوتر من المستدرك ظهر لي النتائج التي توصلت إليها وهي ما يلي:

1- المراد بصحيح الإسناد هو الحديث الذي رجاله ليس كلهم رجال البخاري ومسلم أو أحدهما.
2- عدد الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بـ"صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من مستدركه ثلاثة أحاديث.
3- ومن تلك الثلاثة؛ حديثان ضعيفا الإسناد, وحديث واحد حسن الإسناد.
4- ومن هنا تبين لي صحة قول ابن الصلاح وابن حجر بأن في تصحيح الحاكم تساهل.

فهرس المصادروالمراجع

ابن أبي حاتم, عبد الرحمن بن أبي حاتم, الجرح والتعديل, الهند- طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية, 1271 هـ.

ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح, بيروت: دار الفكر المعاصر سنة 1406هـ - 1986م.

ابن حبان, محمد بن حبان, الثقات, الهند- دائرة المعارف العثمانية, 1393هـ.

_____, الثقات, بيروت-دار الفكر, 1973م.

ابن حجر, أحمد بن علي , لسان الميزان, لبنان- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات, 1390هـ

_____, تقريب التهذيب, سوريا, دار الرشيد سنة: 1406 هـ – 1986 م.

_____, النكت على كتاب ابن الصلاح, المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية, سنة 1404هـ/1984م.

_____, تهذيب التهذيب, الهند- مطبعة دائرة المعارف النظامية, 1326هـ.

ابن عدي, أبو أحمد بن عدي الجرجاني, الكامل في ضعفاء الرجال, بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية - سنة 1418هـ1997م.

ابن ماجة, محمد بن يزيد القزويني، السنن, بدون البلد: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي, بدون السنة.

ابن وهب, أبو محمد عبد الله بن وهب, الجامع, بدون البلد: دار الوفاء, سنة 1425 هـ-2005م.

أبو داود الطيالسي, سليمان بن داود بن الجارود, المسند, مصر: دار هجر – سنة 1419 هـ - 1999 م.

أبو داود, سليمان بن الأشعث, السنن, صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة الطبعة.

أحمد, أحمد بن محمد بن حنبل, المسند, بيروت: مؤسسة الرسالة, سنة 1421 هـ - 2001 م.

الألباني, محمد ناصر الدين, إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل بيروت. المكتب الإسلامي, سنة 1405 هـ - 1985م.

_____، صحيح الجامع الصغير وزيادته, بيروت: المكتب الإسلامي, بدون سنة الطبعة.

البخاري, محمد بن إسماعيل, التاريخ الكبير, حيدر آباد- دائرة المعارف العثمانية, بدون سنة الطبعة.

البيهقي, أحمد بن الحسين بن علي, السنن الكبرى, بيروت – لبنات: دار الكتب العلمية، سنة 1424 هـ - 2003 م.

الترمذي, محمد بن عيسى بن سَوْرة, جامع الترمذي, مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي, 1395 هـ - 1975 م.

حاجي خليفة, كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, بغداد: مكتبة المثنى, سنة 1941م.

الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله, المستدرك على الصحيحين, بيروت: دار المعرفة, سنة 1427 هـ - 2006 م.

الخطيب البغدادي, أحمد بن علي, تاريخ بغداد, بيروت- دار الكتب العلمية, 1417.

الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد, الإرشاد في معرفة علماء الحديث, الرياض: مكتبة الرشد, سنة 1409هـ.

الدارقطني, أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد, سنن الدارقطني, لبنان: مؤسسة الرسالة، سنة 1424 هـ - 2004 م.

الذهبي, محمد بن أحمد, المقتنى في سرد الكنى, المملكة العربية السعودية- المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية, 1408هـ.

_____, تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام, دار الغرب الإسلامي, 2003 م.

_____, ميزان الاعتدال في نقد الرجال, بيروت- دار المعرفة للطباعة والنشر, 1382.

_____, سير أعلام النبلاء, القاهرة، دار الحديث، سنة 1437هـ.

_____, سير أعلام النبلاء, بيروت: مؤسسة الرسالة, سنة ، 1405 هـ / 1985 م،

السبكي, عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى", هجر للطباعة والنشر والتوزيع, 1413هـ

الطحاوي, أبو جعفر أحمد المصري, شرح معاني الآثار, بيروت: عالم الكتب, سنة 1414هـ - 1994 م.

العجلي, أحمد بن عبد الله, الثقات للعجلي, بيروت-دار الكتب العلمية, 1405هـ.

مجموعة من المؤلفين, موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله, لبنان- عالم الكتب للنشر والتوزيع, 2001 م.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال, بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة 1400هـ

مسلم, مسلم بن الحجاج, صحيح مسلم, بيروت: دار إحياء التراث العربي, بدون سنة الطبعة.

مغلطاي بن قليج بن عبد الله, إكمال تهذيب الكمال, بدون اسم البلد: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر 1422 هـ - 2001 م.

النسائي, أحمد بن شعيب, تسمية مشايخ النسائي, مكة المكرمة: دار عالم الفوائد, 1423هـ

الوادعِيُّ, مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ, رجال الحاكم في المستدرك, صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية, 1425 هـ - 2004 م.

http://islamport.com/k/alb/2486/18.htm

http://wqf.me/?p=16689

http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=120668